لرفع جودة الحياة صحياً ونفسياً بوجه التلوث ورفد الأمن الغذائي

الزراعة المنزلية.. تجربة بيئية وجمالية تشهد إقبالا من الكويتيين

الأزهار ومختلف النباتات من نتاج الزراعة المنزلية

التفاح في إحدى الحدائق المنزلية

المحميات المنزلية المغطاة

لا يقوم مفهوم المدن والمجتمعات الخضراء بأنظمتها البيئية الصحية إلا من نواتها الأولى أي المنزل ذي الجودة العالية لحياة أفراده ما يوجب توافر عناصر جمالية وصحية في وجه التلوث بأشكاله البصري والبيئي وغيرها ويمكن تلمس ذلك بتوجه العديد من الأسر الكويتية نحو الزراعة المنزلية «البستنة» بأشكالها التقليدية والحديثة.

ولا يتوقف الأمر بالطبع عند الجانب الجمالي والصحي فالكويتيون عموما ليسوا حديثي العهد بممارسة الزراعة بمفهومها العام إذ تغطي جزءا ليس بالهين من أمنهم الغذائي ولوحظ في الآونة الأخيرة توجه العديد من المواطنين نحو الزراعة المنزلية لإنتاج الخضراوات والفواكه اليومية والموسمية التي تثري موائدهم لما في ذلك من فوائد صحية وبيئية ملحوظة.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه المزارعين المنزليين إن صح التعبير من الناحية البيئية ومحدودية ما تجود به التربة في مناخنا الصحراوي القاحل فإن البعض استطاع التغلب على هذه المصاعب وإنتاج ما تجود به زراعتهم بلجوئهم إلى الطرق الحديثة والمبتكرة التي مكنتهم من إنتاج محصول زراعي معتبر مثل الخضراوات والفواكه بمختلف أنواعها.

وأجمع مزارعون منزليون في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية «كونا» اليوم السبت على أن الزراعة المنزلية أضحت شغفا وهواية يستمدون منها الفوائد سواء على الجانب الشخصي كالانضباط والصبر والمثابرة ويكمن الجانب الروحي منها بالتسلية واستغلال وقت الفراغ ونشوة الإنجاز في رؤية حصاد ثمارهم وتفتح نباتاتهم.

وقال المواطن ناصر أبا الخيل وهو أحد هؤلاء المزارعين المنزليين ل«كونا» إنه يستعين بالمياه العذبة التي توفرها الدولة لجميع المنازل مما يساعدهم على إرواء مزارعهم المنزلية والمحافظة على اخضرارها وانتعاشها.

وأضاف أبا الخيل أن بعض المحاصيل كالزعتر والبقدونس والكرفس والخيار والتوابل بحاجة إلى جودة أعلى من المياه العذبة الطبيعية التي تحافظ على انتظام نسبة قلوية التربة فارتفاع نسبة قلويتها يأتي نتيجة ارتفاع قلوية المياه المستخدمة في ري النباتات ما من شأنه زيادة نسبة الصوديوم على حبيبات التربة ويؤثر بالتالي سلبا على إنتاج المحاصيل مؤديا ذلك لذبولها وموتها.

وأوضح أن استخدام حمض الفسفوريك يعتبر من أهم الحلول المتوفرة للتحكم في قلوية المياه المستخدمة لري التربة والنباتات ويمكن شراؤه من محال الأدوات الزراعية تحت أسماء تجارية مختلفة.

وأشار إلى ضرورة استخدام احتياطات السلامة لأن التعرض للحمض مباشرة قد يؤدي إلى مشاكل صحية يمكن تجنبها من خلال ارتداء النظارات الواقية والقفازات اليدوية وغيرها.

من جانبها قالت المواطنة نورة الأحمد ل«كونا» إن المناخ الجاف يشكل تحديا ليس سهلا في إنتاج محصولها الزراعي خصوصا على بعض الفاكهة والخضراوات التي تحتاج لأجواء معتدلة ومائلة للرطوبة إلى حد ما كالجزر والفجل والجرجير والخس.

وأضافت الأحمد أن بناء محمية منزلية مغطاة بات من الحلول العصرية التي استطاعت تحقيقها للتغلب على حدة الطقس وحرارته للحفاظ على زهوة نباتاتها واستمراريتها بالإثمار والنماء.

من جهتها قالت المواطنة خديجة الرفاعي ل«كونا» إن الزراعة المنزلية أتت بعائد جميل وإيجابي انعكس على صحتها النفسية والجسدية إذ ارتبطت وجدانيا بما تزرعه فالنباتات نعمة إلهية لا تبخل على من حولها بأطيب الثمرات وتجود على البيئة بصفاء النسيم وتتجلى بمنظر يبهج الأبصار.

وعلى الصعيد الجسدي أفادت بأن الزراعة المنزلية تعتبر أحد أنواع التأمل والرياضة التي ترفع من أداء لياقتها البدنية ومرونتها الجسدية مما ينعكس على صحة القلب والعظام والعضلات فالتعرض لأشعة الشمس المفيدة من خلال الزراعة يزودها بجرعة فيتامين «د» الذي يعاني من نقصانه العديد من الأشخاص.

وبشأن الحلول لمشكلة قلة المساحة التي تواجه المزارعين المنزليين قال خبير الزراعة المنزلية نوري الأستاد ل«كونا» إن من الممكن استغلال مساحات المنزل كالسطح والفناء «الحوش» والنوافذ في حال عدم توفر المساحة الكافية.

وأضاف الأستاد أن شراء الأوعية المستخدمة لزراعة النباتات «أصيص» وتبني النظام الأفقي الذي يعتمد على زراعة النباتات عموديا عوضا عن أخذها حيزا من مساحة الأرض من شأنهما فتح آفاق المزارع لتنويع زراعته بصورة أكثر شمولية حيث استطاع من خلال تلك الحلول إنتاج شتى أنواع الفاكهة منها على سبيل الحصر الخوخ والتفاح والتين وغيرها.

في موازاة ذلك دأبت هيئة الزراعة والثروة السمكية على تقديم شتى أنواع الدعم لمن يرغب ببدء الزراعة المنزلية ولا يقتصر الدعم على من يمتهن العمل الزراعي بشكله الاحترافي بل يصل كذلك إلى الهواة المبتدئين ممن يرغبون في استثمار أوقات فراغهم بهواية مشوقة ذات عائد مثمر يؤمن فيه جزءا من أمنه الغذائي من خلال زراعة حديقته المنزلية والأفنية المرافقة لها.

ففي كتيب إرشادي لهيئة الزراعة بعنوان «تهيئة الحديقة المنزلية للزراعة» يخضع تصميم الحدائق المنزلية للعديد من الضوابط المهمة الواجب على المزارع المنزلي اتباعها ومن شأنها أن تضفي منظرا جماليا وجودة بيئية صحية للحديقة المنزلية ومحاصيلها الزراعية.

ووفق الكتيب فإن أول تلك الضوابط هو إعداد وتجهيز التربة وضبطها لتتماشى مع المناسيب المطلوبة كتمديد أنابيب الري وفقا للمخطط المعد للحديقة المنزلية ثم يأتي تجهيز أحواض الزهور ومواقع المسطحات والشجيرات وتسميدها بالأسمدة العضوية.

ويكمن أهم أهداف إنشاء الحديقة المنزلية في تخصيص ركن لزراعة الخضراوات والفواكه المستخدمة في الطعام تحقيقا للأمن الغذائي المنشود خصوصا الخضراوات ذات دورة الحياة القصيرة التي تعتبر من أنسب أنواع الزراعة في حديقة المنزل كالخضراوات الورقية والطماطم والجزر وغيرها من المحاصيل سريعة النمو مع أهمية اتباع نظام الدورة الزراعية للمحافظة على خصوبة التربة.

ولم يغفل الكتيب عن ضرورة إجراء الصيانة الدورية للحديقة المنزلية كالعناية بالنباتات والتربة الزراعية وجودة المياه وجميع مكونات الحديقة لضمان استدامتها وجودتها ويمكن القيام بذلك من قبل المزارع بنفسه أو بواسطة فني متخصص لضمان استدامتها.

كما توفر الهيئة لجميع هواة الزراعة المنزلية أو من يرغب في الانخراط بهذه الهواية العديد من دورات التدريب الإرشادية التي تخولهم لمعرفة أسس الزراعة المنزلية ولا يقتصر ذلك على ذلك فحسب بل تقوم كذلك بتوزيع الشتلات بشتى أنواعها المختلفة على جميع الهواة من المواطنين والمقيمين بأسعار رمزية ليبدأ الراغبين في ممارسة الزراعة بكل سلاسة واقتدار.

وعلاوة على ذلك توفر الهيئة الكتيبات العلمية التي تمكن المزارع من معرفة أبجديات إنتاج المحاصيل الزراعية وأنواعها ومواسمها ليس ذلك فحسب بل توفر المعلومات التي تساعد على زراعة أشجار الزينة التي من شأنها أن تضيف للمنزل لمسة تساهم في مكافحة التلوث البصري وتحسين جودة البيئة المحيطة.

ومن شأن تلك الكتيبات نشر التوعية والمعلومة القيمة التي تسهم كثيرا في تجنب الآفات الزراعية وتزويد المعني بالأساسات التي يجب على كل مزارع منزلي الاطلاع عليها لاسيما التي تختص بمكافحة الامراض والأوبئة التي تصيب المحاصيل التي اجتهد المزارع المنزلي على تحصيلها.

تتمات

المضف : الكويت

والمتوسطة، انطلاقة جيدة، لتحقيق الأهداف المنشودة للوزارة، مشيدا بالجهود الكبيرة التي بذلت من قبل القطاعات والادارات المختصة بتجهيز المدارس، والاستعداد لاستئناف الدراسة، في ظل الظروف الاستثنائية الحالية.

وشدد الوزير المضف على أهمية تكاتف الجهود والتعاون والعمل بروح الجماعة والتفاؤل، وزرع القيم الإيجابية في نفوس المتعلمين والهيئة التعليمية والإدارية بالمدارس، لافتا إلى تقديره للجهود المضنية التي قامت بها وزارات الصحة والداخلية والشؤون والبلدية، وجميع الجهات الحكومية ذات الصلة مع وزارة التربية من أجل توفير العودة الآمنة للمدارس.

وأكد وزير التربية حرص الوزارة على تسخير كل الإمكانات، وتوفير الدعم اللامحدود للمعلمين والإداريين، من أجل خلق بيئة دراسية جاذبة للمتعلمين، مشيرا إلى عن عن اتخاذ جميع التدابير الاحترازية والوقائية اللازمة التي تضمن عام دراسي آمن بالتعاون مع وزارة الصحة والجهات الحكومية المعنية.

وطالب المضف بالالتزام الكامل بالدليل الإرشادي الذي تم إعداده بالتعاون مع وزارة الصحة، والذي يستهدف تعزيز الحماية الشاملة، وتحقيق تعليم جيد وفعال، مؤكدا حرصه الشديد في الحفاظ على سلامة أبنائنا الطلبة والطالبات، وأعضاء الهيئة التعليمية والهيئة الإدارية، وتوفير كل السبل المتاحة التي تضمن لهم الراحة وتوافر الأجواء المناسبة خلال الدوام المدرسي.

يذكر أن العام الدراسي الجديد سينطلق رسميا اليوم الأحد، بدوام جميع العاملين في رياض الأطفال ومدارس المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، على أن يعقبها دوام المرحلة الثانوية يوم الأحد المقبل الموافق 26 سبتمبر.

ويبلغ عدد أعضاء الهيئة التعليمية في مدارس التعليم العام بمختلف المناطق والمراحل التعليمية 89791 معلمًا ومعلمة « الذكور 22704 – الاناث 67105».

«الطيران المدني»

مسبوقة مع بداية عودة التشغيل بين الكويت وهذه الوجهات، حيث وصلت أسعار التذكرة الواحدة القادمة إلى الكويت الى نحو 500 دينار «1600 دولار» للراكب الواحد، ولكنها عادت وانخفضت إلى 350 دينارا للتذكرة بالمتوسط.

«كتلة الـ 31»

وأشار النائب فايز الجمهور إلى أن بيان تركيا هو تقويم لمسار هذه القضية.

وأوضح الجمهور أنه «بعد البيان المستحق من الإخوة في تركيا، أستطيع القول إنها خطوة في الاتجاه الصحيح وتقويم لمسار هذه القضية المبدئية والأخلاقية.

قال النائب فرز الديحاني «منذ أول يوم عمل برلماني آثرنا أن يكون عملنا متوافقا مع مبادئنا بعودة إخواننا المهجرين، فكان الأساس أن نعمل بصمت لتقريب وجهات النظر لقطف ثمرة عودتهم بين أهلهم ومحبيهم، وما بيان الإخوة إلا دعم لخطواتنا في اتجاه العفو وسنفرح قريباً بإذن الله».

من جهته أكد النائب صالح المطيري ثقته، ببيان النواب والنشطاء الموجودين في تركيا، قائلاً : «نحن نثق أن نقدكم هو نقد الناصح، ونتقبله بسعة صدر، ولن نتردد في العمل على عودتكم عودة كريمة تليق بتاريخكم، وعموماً من ضحى من أجل الوطن، يستحق الدعم والتأييد».

بدوره قال النائب أحمد مطيع : نقبل كل ما جاء في بيان الأخوة النواب السابقين المهجرين والشباب الاصلاحيين، ونتقبل نقدهم بصدر رحب فهو نقد المحبين الحريصين ونعاهدهم بأن نكون عند حسن الظن، ولن نتخلى عنهم وسنسعى بكل جهودنا لعودتهم إلى بلدهم بين أهلهم ومحبيهم.

من جهته اعتبر النائب أسامة الشاهين أن بيان المهجرين مستحق، ونعتز بالموقعين عليه نوابًا وشبابًا إصلاحيين، وكان وما زال وسيظل العفو أولوية للشعب تجاه أبطاله.

وكان مجموعة من النواب السابقين والشباب المحكومين في قضية دخول المجلس قد أصدروا بيانا يعبر عن رأيهم في آلية عمل نواب الأغلبية، منتقدين عدم دخولهم القاعة والتصويت على قانون العفو الشامل بعد انعقاد جلسة القسم والآلية التي واجه فيها النواب القرار غير الدستوري بتأجيل الإستجوابات المزمع تقديمها للرئيس.

ووقع البيان كل من : مسلم البراك وجمعان الحربش ومبارك الوعلان وسالم النملان وخالد الطاحوس ومشعل الذايدي وناصر الرداس ومحمد البليهيس وعبدالعزيز جار الله.

وأكدوا الموقعون أنه «أصبح من الواجب إيضاح موقفنا لأبناء الشعب الكويتي فهو صاحب الحق الأصيل، ولقطع الطريق أمام أي مغالطات أو مزايدات سواء كانت بحسن نية أو بغير ذلك، حول مواقفنا الثابتة وكراماتنا ومبادئنا التي دفعنا ومازلنا ندفع أثمانها والتي نحرص عليها كحرصنا على حياتنا وعلى كرامة وحب شعبنا» وجاء في البيان: «إيضاحاً لحقيقة موقفنا وحتى لا يفسر صمتنا بأي اتجاه مغاير وبعد أن أوصلنا رأينا بشكل مباشر لجميع من تواصل معنا من الأخوة النواب طوال دور انعقاد كامل فإنه من حق أبناء الشعب أن يطلعوا على رأينا بشكل مباشر وصريح في إدارة الأخوة نواب الأغلبية للموقف النيابي».

وأضاف: «لقد كان الأجدر بالاخوة نواب الأغلبية الدخول للقاعة والتصويت على قانون العفو الشامل بعد أن نجحت الحكومة بتوفير الأغلبية اللازمة لانعقاد الجلسة وأداء القسم الدستوري وإعلان خلو مقعد الدكتور بدر الداهوم، خاصة أن قضية العفو الشامل هي القضية التي تعهد بها الكثير من النواب خلال حملاتهم الانتخابية وبأن تكون هي القضية الأولى التي تحدد العلاقة مع السلطة التنفيذية».

وأشار موقعو البيان إلى «التحفظ على الآلية التي واجه فيها النواب القرار غير الدستوري بتأجيل الاستجوابات المزمع تقديمها للرئيس عن طريق منعهم انعقاد الجلسات في الوقت الذي يدعون فيه لجلسات خاصة مع ذات الحكومة، الأمر الذي أضعف رسالتهم السياسية، وأدّى في نهاية الأمر عملياً لتحصين جميع الوزراء حتى انتهى الأمر لإقرار الميزانيات بهذه الطريقة وفض دور الانعقاد».

وتحدث البيان عن مقترح للحوار الوطني بين السلطتين، مؤكداً أن هذا الحوار من الواجب أن يسبقه التفاهم حول ملف العفو الكريم، ووضع كافة القضايا الخلافية على جدول الحوار والجلوس حولها والتفاهم بشأنها.

وختم: «لقد آثرنا في ما سبق الصمت وإبداء الرأي والنقد من خلال التواصل المباشر مع النواب كي لا نضعف موقف الأغلبية السياسي «وتقديراً لمن التزم بتعهداته بجعل العفو هو الأولوية»، لكننا اليوم نجد أنه أصبح من الواجب إيضاح موقفنا لأبناء الشعب الكويتي، فهو صاحب الحق الأصيل، ولقطع الطريق أمام أي مغالطات أو مزايدات سواء كانت بحسن نية أو بغير ذلك، حول مواقفنا الثابته وكراماتنا ومبادئنا التي دفعنا ومازلنا ندفع أثمانها والتي نحرص عليها كحرصنا على حياتنا وعلى كرامة وحب شعبنا».

«الأشغال» : اختبارات

الجامعية في مبنى كلية الهندسة والبترول، وسيكون دخول المتقدمين للاختبارات من البوابات 3 و 6 و 7.

وناشد جميع المتقدمين للاختبار بالإطلاع على الموقع الإلكتروني: ku-exams.net والذي يشمل جميع البيانات والمعلومات الخاصة والمتعلقة بموعد ومكان كل متقدم للاختبار، علاوة على توضيح جميع الإجراءات والإرشادات المطلوب اتباعها والالتزام بها.

وأشاد بالتعاون الكبير بين جامعة الكويت ووزارة الأشغال العامة في التنسيق لعقد هذه الاختبارات الخاصة بالوظائف الإشرافية، معربا عن تمنياته بالتوفيق لجميع المتقدمين لاختبارات الوظائف الإشرافية في وزارة الأشغال العامة.

التونسيون يهتفون

وشهدت العاصمة التونسية تعزيزات أمنية مكثفة، إلى جانب تشديد الرقابة على مداخل المحافظات التونسية.

وقال الناشط السياسي علي بن عون، إن «ما حصل بعد 25 يوليو لا يعتبر إجراءات استثنائية، وإنما انقلاب، والتأويل الفردي للفصل 80 تأويل لا يستقيم»، مؤكدا أن «هناك مخاوف على الحريات وانفرادا واضحا بالسلطة، وهو ما قد يقود البلاد نحو الديكتاتورية».

ولجأ الرئيس التونسي إلى تفعيل الفصل 80 من الدستور، بعدما أعلن عن «إجراءات استثنائية»، في 25 يوليو الماضي، مثل تجميد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه، وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي.

وأوضح بن عون أن «المطلوب من جميع الأطياف السياسية والقوى الوطنية أن تتوحد وتضغط على رئيس الجمهورية من أجل حوار وطني يخرج البلاد من الأزمة»، مبينا أنه «لا بد من عودة الكلمة للشعب وتغيير النظام الانتخابي، فالرئيس يتحدث باسم الشعب والأحزاب كذلك، ولكن الشعب يعبر عن إرادته من خلال صناديق الاقتراع».

وشدد على أنه «لا بد من التركيز على تشكيل المحكمة الدستورية في أقرب وقت، وبعد ذلك النظر في النظام السياسي والانتخابي»، مؤكدا أن «السيادة الحقيقية هي سيادة الشعب من خلال انتخابات نزيهة».

بدورها، قالت رئيسة جمعية «نبض بلادي»، ألفة العبيدي، إن «ما حصل هو انقلاب على الدستور والشرعية»، مبينة أن «المطلوب هو تغيير الوضع الاجتماعي، وليس الدستور وغلق المؤسسات وتحويل تونس إلى دولة الفرد الواحد».

وشددت، في تصريح لها، على أن «الحكم الواحد مرفوض، وهذه المسيرة هي ضد ما حصل يوم 25 يوليو»، مبينة أن «ما حصل باطل، ومشكلة التونسيين مع الفقر والبطالة والتنمية والسياسيين الانتهازيين وليس مع الدستور».

من جهتها، أكدت الناشطة الحقوقية خيرة المدب، التي اختارت رفع الملاعق كحركة احتجاجية ضد تقييد الحريات ومنع السفر، أنه «لا يجب الرجوع إلى الاستبداد، ولا بد من المحافظة على الحريات»، محذرة، في تصريح لها «من عودة ظلم ودولة البوليس والتي بدأت تظهر من خلال عديد التجاوزات».

وبينت أستاذة تُدعى درصاف أنه «بعد شهر ونصف من إجراءات 25 يوليو وغلق البرلمان بدبابة، فإن الغموض يتواصل، إلى جانب تعطل الحياة وأغلب المرافق، وبالتالي حان وقت المحاسبة وعودة دواليب الدولة للعمل».

وفاة الرئيس الجزائري

واستمر بوتفليقة في سدة الحكم قرابة 20 عاما قبل أن يستقيل من منصبه في أبريل 2019 عقب احتجاجات شعبية مناهضة له.

وفي الفترة الأخيرة، كان يعيش بعيدا عن الأنظار في عزلة بمقر إقامته الطبي في زرالدة غرب الجزائر العاصمة، بحسب وكالة فرانس برس.

العراق : أزمة

في يوليو الماضي، باللجوء إلى المؤسسات الدولية للحصول على المياه من إيران، وفقا لاتفاقيات تقاسم المياه.

وخلال الفترة السابقة، أجرى الوزير ومسؤولون عراقيون، حوارات مع الجانب الإيراني، كان آخرها على هامش زيارة رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، لطهران، في الـ12 من الشهر الجاري، وقد رفض الجانب الإيراني الطروحات العراقية، والتي من بينها تقاسم الضرر.

وخلال مؤتمر «الأمن المائي» الذي عقد، أمس السبت، في بغداد، قال الحمداني إن «الوزارة تمكنت من تفعيل مذكرة التفاهم مع تركيا، والتي تم توقيعها في عام 2009 وعدلت عام 2014، وهي تتيح للعراق الحصول على حصة مائية كاملة»، مبينا أن «هناك لجنة مشتركة مع تركيا مقرها في العراق للتنسيق في مسألة المياه».

وأشار إلى استمرار أزمة المياه مع إيران، مؤكدا أن «المياه الواردة من إيران تصل نسبتها إلى 15 بالمائة فقط من حصة العراق». وبين أن «هذه النسبة تؤثر بشكل كبير على محافظة ديالى، لأن تغذية المحافظة يتم بشكل كامل بالاعتماد على المياه الواردة من إيران».

أضاف أن «أزمة المياه ليست أزمة وزارة، وإنما هي أزمة بلد بشكل كامل، ونأمل أن يستمر الاهتمام بملف المياه لدى الجميع»، مؤكدا أن «هناك إجراءات تنفيذية وبروتوكولا صوّت عليها مجلس الوزراء من أجل تحديد حصة المياه المالية».

وأشار إلى أن «دول المنبع استغلت الوضع العراقي ما بعد عام 2003، وأنشأت الكثير من المشاريع، خاصة أن أكثر من 90 بالمائة من الموارد المائية منابعها خارج العراق»، معتبرا أن «التطور الكبير والزيادة في النمو السكاني حمّل أعباء إضافية للوزارة بتأمين مياه الشرب والزراعة».

وشدد الحمداني على أن «الأمن والمياه مرتبطان بشكل كبير، وأن التعامل مع ملف المياه حساس جدا، وقد وضعت الوزارة دراسة استراتيجية بالاشتراك مع جميع مؤسسات الدولة ولغاية 2035، إلا أن هذه الدراسة تحتاج إلى أموال كثيرة، والوضع المالي للدولة لا يتحمل ذلك».

من جهته، أكد مستشار الأمن القومي العراقي، قاسم الأعرجي، أن العراق «لن يتنازل» عن حقوقه المائية.

وقال الأعرجي، في كلمته خلال المؤتمر ذاته، إن «وزارة الموارد المائية تعمل بشكل جدي من أجل موارد العراق المائية، لأنها تدخل في جميع شؤونه الحياتية»، مؤكدا أنه «لا يمكن التنازل عن حقوق الشعب، وأن المطالبة بالحقوق يجب أن تكون ثقافة».

وأضاف «كما يجب أن تكون هناك ثقافة مجتمعية للحرص على المياه، والعمل على ترشيد الاستهلاك»، مؤكدا أن «مستشارية الأمن القومي داعمة لجهود وزارة الموارد المائية، ويجب الدفاع عن الاستحقاق الوطني للعراق».